

موجز القاهرة

مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام

المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية: مواجهة التحدّيات الحالية في تونس ومصر

ساهمت موجة الانتفاضات الشعبية التي انتشرت في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نهاية عام 2010 في جمع عدد من الفاعلين الاجتماعيين مع بعضهم بعضاً مع العلم أنّهم سعوا منذ ذلك الحين إلى إحداث تغيير مهمّ في بلدانهم. وكانت حركات المجتمع المدني في طليعة هذا التغيير. إلا أنها تناضل حالياً في سبيل تحديد دورها ومواجهة العقبات العديدة التي تعترضها. يعرض موجز القضايا هذا، التحدّيات التي يواجهها المجتمع المدني التونسي والمصري في المراحل الانتقالية السياسية الحالية وهي:

- تراجع تأثير المجتمع المدني على المرحلة الانتقالية السياسية؛
- تركيز غير كافٍ على حاجات الشعب الاقتصادية والاجتماعية؛ و
- الفاعلية المحدودة للدعم الخارجي.

شكّلت مشاورات القاهرة منتدى منقطع النظير لمعالجة التحدّيات الحالية التي يواجهها المجتمع المدني في مصر وتونس من وجهة نظر مقارنة. وجمعت المشاورات التي تعدّ منصّة للحوار، أكثر من 50 مشاركاً بما فيهم باحثين وناشطين وسياسيين من كافة الأطياف السياسية في تونس ومصر إلى جانب مانحين عرب ودوليين. وتطرّق النقاش إلى التحدّيات والفرص التي برزت من تجارب المراحل الانتقالية الأخيرة في كلا البلدين وارتكز على خبرات دول من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فضلاً عن خبراء دوليين. ويعدّ موجز القضايا هذا، واحداً من بين مجموعة من الأوراق التي تعرض نتائج المشاورات الإقليمية الحاصلة ضمن إطار عمل مشروع أوسع حول «الربيع العربي: التحدّيات خلال المراحل الانتقالية السياسية وعبر مقارنة للمجتمعات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». ويهدف المشروع إلى تعزيز دور مجموعات المجتمع المدني ومشاركتها في المراحل الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تهدف المشاورات الإقليمية إلى:

- توفير مساحة للحوار والتأمّل للمجتمع المدني؛
- تسهيل التبادل بين مجموعات المجتمع المدني والسياسيين والخبراء الإقليميين والدوليين والمانحين؛ و
- تحديد العبر المقارنة التي يمكن استخلاصها من العمليات الانتقالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأبعد منها.

عُقدت مشاورات القاهرة في شهر شباط (فبراير) 2013 في مصر. وهي تعدّ ثمرة تعاون بين مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام في معهد الدراسات العليا في جنيف وبين كلية الشؤون الدولية والسياسات العامة في الجامعة الأميركية في القاهرة ومركز جنيف للسياسات الأمنية.

ويساهم الفهم الضيق لمفهوم المجتمع المدني في تصدّعه بشكل أكبر. أدرك المشاركون أنّ الإجماع على تحديد للمجتمع المدني ليس ضرورياً. فمن شأن التوصل إلى فهم أوسع وأكثر شمولية للمجتمع المدني الذي يضمّ ما يسمى بالمجموعات الـ«عصرية» والتقليدية فضلاً عن الاتحادات والمنظمات الشعبية أن يعكس الواقع على الأرض بشكل أفضل. وقد يساعد المفهوم الشامل للمجتمع المدني على تخفيف حدّة خطوط الصدع وتقليص تسييس المصطلحات والانقسام في النقاش بشكل عام.

ب. ضعف التفكير الاستراتيجي

يقدم التفكير الاستراتيجي وجهات نظر ملموسة حول عدد من المسائل المرتبطة ببناء عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع. لكن، في كلا البلدين، نادراً ما تعتمد مجموعات المجتمع المدني التفكير الاستراتيجي. فيؤثّر نقص التفكير الاستراتيجي في منظمات المجتمع المدني المرتبطة بالمانحين. بدلاً من تصميم استراتيجياتها وفق الحاجات المحلية، تميل إلى التفكير وفق متطلبات المانحين.

ج. نقص العمل الجماعي

قوّض الانقسام الحاد والخلل الداخلي (نقص فهم الأدوار والتفكير الاستراتيجي) في مجتمعات المجتمع المدني فرص العمل الجماعي. في مصر، أخفقت مجموعات المجتمع المدني في مقاربة عملية إرساء الدستور كجبهة موحّدة، الأمر الذي أدى إلى تقليص تأثيرها. كما أعاق غياب التعبير عن الاحترام المتبادل بين مختلف المجموعات، العمل الجماعي. نتيجة لذلك، لم يتمّ تطوير استراتيجيات مشتركة لإرساء آليات أكثر شمولية مرتبطة بعملية اتخاذ القرارات بين مختلف مجموعات المجتمع المدني، الأمر الذي قلّص تأثيرها على العملية الانتقالية.

د. ازدياد تأثير الأحزاب السياسية

منذ أن دخلت المراحل الانتقالية في مرحلة جديدة تركز بشكل أكبر على العمليات الدستورية، انتقل تركيز النقاش في كلا البلدين من المجتمع المدني إلى الأحزاب السياسية. ويبدو أنّ ذلك خلف وقفاً عكسياً على مشاركة المجتمع المدني وتأثيره. كما أدى التغيير في النقاش إلى قيام علاقات غير واضحة بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية. فيما تبدو بعض منظمات المجتمع المدني مرتبطة بشكل وثيق بالأطراف السياسية إلى حدّ أن البعض منها خسر استقلاله، تتواجد مجتمعات أخرى في علاقة مواجهة. دفع هذا الانقسام الغامض بعض المشاركين التابعين للنظام الحاكم في تونس إلى اتهام مجموعات المجتمع المدني بالتنافس على السلطة السياسية.

هـ. انخراط ضعيف في آليات المراحل الانتقالية القائمة

أبدى الفاعلون في المجتمع المدني نقصاً في إدراك مختلف الأدوار التي يمكنهم تأديتها في العملية الانتقالية ومالوا إلى تفضيل المهّمات التي يضطلعون بها عادة مثل المراقبة وتقديم الخدمات. ولم يتنبهوا بالتالي إلى مجموعة أخرى من المهام التي يمكنهم حوزها مثل الحماية والمشورة وتقديم الخبرات والتربية المدنية والتماسك أو التيسير الاجتماعي. ونظراً إلى الفشل في تخيّل تعددية الأدوار التي يمكنها تبنيها، أبدت مجموعات المجتمع المدني نقصاً في معرفة مختلف أنواع آليات الانخراط المحتملة في العمليات التشاركية. ويعدّ الخلل في عملية إرساء الدستور في مصر دليلاً قوياً على ذلك. لم تسمح الآليات التي وضعها المجلس التأسيسي بمشاركة واسعة ومنهجية لمجموعات المجتمع المدني التي ظلت غريبة عن هذه العملية بدلاً من شريكة مساهمة فيها.

و. تغيّر البيئة التنظيمية

يتمّ إرساء قوانين جديدة لا سيّما من أجل المنظمات غير الحكومية ويتمّ إعادة التفاوض على القوانين والإجراءات الموجودة. ويساهم هذا الأمر في زيادة الشكوك. فالتغيير في تشكيل السلطات الحاكمة وتنظيمها يعني أنّ المجتمع المدني لم يعد قادراً على تحديد ممثليه في الحكومة. كما يتمّ اللجوء إلى تغيير المتطلبات الإدارية الخاصة بموافقة الحكومة أو بقوانين الضرائب مثلاً للحدّ من وصول مجموعات المجتمع المدني إلى الأموال، الأمر الذي أدى في بعض الحالات إلى إغلاق المنظمات التي تحصل على تمويل خارجي. ويعزّز ذلك معضلة منظمات المجتمع المدني العالقة بين الحاجة إلى الحصول على تمويل خارجي والحاجة إلى الاستقلال عن المانحين. وأنشأت البيئة التنظيمية المقيدة والمتغيّرة ظروفاً سلبية متعلقة بإطار العمل من أجل ممارسة تأثير مستدام على العملية الانتقالية. وفي مصر مثلاً، تنازل الاتحادات العمالية كي يتمّ الإقرار بها قانونياً فيما تواجه المنظمات غير الحكومية قيوداً متزايدة في ما خص الوصول إلى التمويل الخارجي.

بعد أن أدّى الفاعلون في المجتمع المدني دوراً حاسماً في إسقاط الأنظمة القديمة، فهم يناضلون اليوم من أجل تحديد أدوارهم في المراحل الانتقالية الحالية. كما أنهم يواجهون عدداً من التحديات التي تمنعهم من المساهمة بشكل بارز في بناء مجتمع جديد عقب المرحلة الانتقالية. وتمّ التطرّق إلى هذه التحديات خلال مشاورات إقليمية عُقدت من 18 ولغاية 20 نيسان (أبريل) 2012 في مدينة عمّان في الأردن وقد وردت في موجز قضايا عمّان، ومنها الانقسام العميق بين مجموعات المجتمع المدني العلمانية والإسلامية والتوترات بين مجموعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومعارضة مجموعات المجتمع المدني للأجندة التي يرسبها المانحون.

فيما تركّز النقاش في عمّان على مفهوم «الربيع العربي» وعلى أدوار مجموعات المجتمع المدني في مراحل الثورة، عكس النقاش في القاهرة إدراكاً كبيراً لانخراط الشعبين التونسي والمصري في عملية انتقالية طويلة في الوقت الحالي. وركّز النقاش على العبر التي تمّ استخلاصها من مساهمة (أو غياب) المجتمع المدني في عمليات بناء الدولة الانتقالية لا سيّما تلك التي تكون طبيعتها دستورية وسياسية.

واجهت تونس ومصر مراحل انتقالية مشابهة إذ يواجه الحزبان الحاكمان معارضة متزايدة فيما تعرّض الآليات السياسية الوطنية لأزمة (في تونس) أو تبدو هشّة ومشكوك فيها (في مصر). لم يضع المجلس التأسيسي التونسي الذي انتُخب في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2011 اللمسات الأخيرة بعد على الدستور الذي طال انتظاره. فأدخل اغتيال الزعيم المعارض اليساري شكري بلعيد في 6 شباط (فبراير) 2013 البلد في أزمة سياسية كبيرة، ما دفع رئيس الوزراء حمادي الجبالي إلى تقديم استقالته وأدى إلى تشكيل حكومة جديدة. وفي مصر، انتهت العملية الدستورية باستفتاء أُجري على مدى يومين في شهر كانون الأول (ديسمبر) 2012 وباغتماد الدستور الجديد الذي تشكّل المعارضة في شرعيته.

التحديات والفرص

1) تراجع تأثير المجتمع المدني على المرحلة الانتقالية

التحديات

بدأ تأثير مجموعات المجتمع المدني يتراجع تدريجياً منذ المراحل الأولى على اندلاع الثورة. وكشفت مشاورات عمّان أنّ الانقسامات الداخلية في المجتمع المدني شكّلت عاملاً أساسياً في تراجع تأثير الفاعلين في المجتمع المدني على المفاوضات حول العقد الاجتماعي الجديد بين المجتمع والدولة. وأشارت مشاورات القاهرة إلى أنّ مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ساهمت في تراجع تأثير المجتمع المدني على العمليات السياسية الحالية ومنها:

عوامل خارجية	عوامل داخلية
أ. ازدياد تأثير الأحزاب السياسية	أ. انقسامات حادة داخل المجتمع المدني
ب. انخراط ضعيف في آليات المراحل الانتقالية القائمة	ب. ضعف التفكير الاستراتيجي
ج. بيئة تنظيمية مقيدة	ج. نقص في العمل الجماعي

أ. انقسامات حادة داخل المجتمع المدني

يبدو المجتمع المدني منقسماً في العمق حول خطوط عدّة منها إسلامية وعلمانية ومدينية وريفية وخبوية وشعبية ومنظمة وعفوية (يرتبط العامل الأخير بالمجتمعات الافتراضية ومواقع التواصل الاجتماعي). ويكوّن الانقسام الإسلامي-العلماني صورة المجتمع المدني في كلّ من مصر وتونس فيما تنشئ الانقسامات بين المنظمات المدينية والريفية تناقضاً بين العاصمة والضواحي. ويمكن اعتبار خطوط الصدع هذه بمثابة دليل على وجود انقسام أكبر بين النخب والحركات الشعبية.

يشير تراجع تأثير المجتمع المدني على المرحلة الانتقالية إلى وجود فرص لحصول تحركٍ مستقبلي:

1. تعزيز الحوار بين مختلف المجموعات لا سيّما القوى الإسلامية والعلمانية والترويج لمفهوم أوسع وأكثر شمولية للمجتمع المدني؛
2. تشجيع التفكير الاستراتيجي؛
3. الانخراط في عمل جماعي؛
4. إشراك المواطنين في عمليات اتخاذ القرارات؛
5. تقديم النصائح حول الأدوار والآليات المتعدّدة لإشراك المجتمع المدني؛ و
6. الترويج لإنشاء إطار عمل قانوني مناسب لمنظمات المجتمع المدني.

(2) تركيز غير كافٍ على حاجات الشعب الاقتصادية والاجتماعية

التحديات

أعرب المشاركون عن قلقهم من سيطرة سياسات سلطة النخبة من كافة الأطراف على النقاش. وأدى ذلك إلى قطيعة بين الشعب وليس الأحزاب الإسلامية الحاكمة فحسب بل المجموعات المعارضة والمجتمع المدني المنظم في كلا البلدين. وتأتى هذه القطيعة بشكل رئيس من:

1. الانقسام الكبير في النقاشات السياسية لا سيّما بين القوى الإسلامية والعلمانية؛
2. إهمال نخب السلطة للمساائل الاجتماعية والاقتصادية؛ و
3. الغياب الكامل للحوار الذي يدور حول القضايا الراهنة.

أ. الانقسام الكبير في النقاشات السياسية

ارتفعت التوترات بين المجموعات الإسلامية والعلمانية بشكل كبير. لا تزال كل مجموعة مصرة على موقفها، الأمر الذي يجعل التواصل والتبادل صعباً جداً. كما يتبادل الطرفان اتهامات متعلقة بالتلاعب بالنتائج وباستخدام العنف وبغياب الشرعية وبتشويه السمعة. ولم ينجح أي الطرفين في طرح وجهة نظر مناسبة لبناء الدولة بسبب الانقسام السياسي الذي يعزى سببه إلى الحاجة إلى تأمين مواقع السلطة. وتساهم المخاوف المرتبطة بالوصول إلى السلطة وتعزيزها في إبعاد طاقات الطرفين عن المسائل الأساسية المرتبطة بمستقبل البلدين.

ب. إهمال نخب السلطة للمساائل الاجتماعية والاقتصادية

تفتقر الأحزاب السياسية والسلطات الحاكمة إلى نقاش أساسي حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية فيما يميل كل منهما إلى التركيز على العمليات الدستورية وآليات السلطة. وتبلور افتقار الحزبين الحاكمين إلى الخبرة والجهوية في تلبية توقعات الشعب الاجتماعية والاقتصادية، في إهمال المسائل المرتبطة بالعدالة الاجتماعية.

ج. غياب كامل للحوار الذي يدور حول القضايا الراهنة

أدى الانقسام الكبير المترافق بإهمال المسائل الاقتصادية والاجتماعية إلى غياب الحوار الذي يدور حول القضايا الراهنة. فيما عملت منظمات المجتمع المدني كجبهة موحدة من أجل الشعب ضد الأنظمة السابقة، تميل إلى التركيز حالياً على مسائل محدّدة مرتبطة بالعمليات الدستورية وبناء الدولة. وهي تتضمن حرية التعبير وحرية التجمّع وصياغة الدستور التي على رغم أهميتها ليست بالضرورة أولوية بالنسبة إلى الشعب. وقلص التركيز الكبير على الآليات الدستورية والسياسية التي تحدّد الوصول إلى السلطة إمكانية معالجة المسائل المرتبطة بحاجات الشعب لا سيما البطالة والفقير والعدالة الاجتماعية.

الفرص والخطوات المقبلة

يسلّط التركيز غير الكافي على حاجات الشعب الاقتصادية والاجتماعية الضوء على ضرورة القيام ببعض التحركات التي تحتل أولوية وهي:

1. الاستمرار في تسهيل الحوار الذي يدور حول القضايا الراهنة بين مختلف الأحزاب لا سيّما المجموعات الإسلامية والعلمانية؛ و
2. معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

التحديات

أدى الدعم الذي يقدمه المانحون الغربيون والعرب إلى المجتمع المدني إلى الحدّ من الفاعلية. ويعزى سبب ذلك إلى الشوائب التالية:

1. الحوار الضعيف بين المانحين والمستفيدين؛
2. نقص الحوار بين المانحين العرب والغربيين؛
3. دورات تمويل قصيرة المدى وتركيز على تمويل المشاريع على حساب التطوير التنظيمي وبناء القدرات؛
4. الانحياز إلى المجموعات القائمة؛ و
5. الغموض في البيئة التنظيمية المقيّدة.

أ. الحوار الضعيف بين المانحين والمستفيدين

تقوم العلاقة بين المانحين والمستفيدين على ثقافة حوار ضعيفة. يناضل بالتالي المستفيدون من أجل التعبير عن حاجاتهم في ما يتعلّق بالتطوير التنظيمي الذي يعدّ شرطاً مسبقاً لتحسين الحوكمة والفاعلية الداخلية.

ب. نقص الحوار بين المانحين العرب والغربيين

لا يتحاور المانحون العرب والغربيون مع بعضهم بعضاً. فيقلص ضعف آليات تشارك المعلومات وغياب التنسيق إمكانية التلاقي بينهم. ويبدو الحوار محدوداً، حيث يكون موجوداً، ويكون عاماً ولا يركّز على حلول ملموسة وعلى بناء التفاهم المتبادل والدخول في شراكات استراتيجية. ولا يزال المانحون منقسمين في دعمهم إذ يتحاور المانحون الغربيون بشكل حصري مع المجموعات العلمانية فيما يركّز المانحون العرب على المجموعات الإسلامية. وعزز ذلك التناقض والانقسام.

ج. دورات تمويل قصيرة المدى وتركيز على تمويل المشاريع على حساب التطوير

التنظيمي وبناء القدرات

أدت المقاربة القصيرة المدى والتركيز على تمويل المشاريع إلى إهمال الدعم المالي الذي يتمّ تقديمه من أجل التطوير التنظيمي. وساهم الميل إلى تفضيل المشاريع على التمويل الأساسي في جعل الشراكات المستدامة صعبة وحال دون وجود مجموعات مجتمع مدني هشة.

د. الانحياز للمجموعات القائمة

هناك انحياز كبير لتقديم الدعم إلى المجموعات القائمة التي تركز على تمويل المانحين وتجذبه على حساب المجموعات التي تشكلت حديثاً. ويمنع تجنّب خطر المانحين الترويج للمجموعات الجديدة المبدعة ولا يشجّع التعددية ضمن المجتمع المدني.

هـ. الغموض في البيئة التنظيمية المقيّدة

يؤثر الغموض في البيئة التنظيمية المقيّدة في قدرة المانحين على التحرك. هذا هو الحال في مصر حيث تدور نقاشات حادة حول وضعية التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية. ويفسّر تشويه سمعة التمويل الخارجي الذي يعتبر أحياناً تدخلاً خارجياً، السبب الذي يقف خلف تفضيل قوانين المانحين التي تراقبها الدولة. وينشئ ذلك مجموعة من العقبات ويؤدي إلى خلل في ردادات فعل المانحين لا سيما لجهة تجنّب المخاطر والتمويل القصير المدى للمشاريع.

الفرص والخطوات المقبلة

تبدو الفرص موجودة وهي تتضمن:

1. تعزيز التبادل بين المانحين والمستفيدين وتحسين تقييم المستفيدين حتى يتمّ تلبية حاجاتهم وقدراتهم بشكل أفضل؛
2. تشجيع الحوار بين المانحين العرب والغربيين؛
3. توسيع التمويل القصير المدى للمشاريع؛ أقلّمة مقارنة الشراكة الاستراتيجية على المدى الطويل مع التركيز على بناء القدرات والتطوير التنظيمي؛
4. ترويج وتشجيع بروز مجموعات المجتمع المدني الجديدة؛ و
5. ممارسة الضغوط من أجل إنشاء إطار عمل قانوني مناسب لمنظمات المجتمع المدني.

الخلاصة: نحو حوارات شاملة

بها وتسهيلها وتعزيز آليات المشاركة الشاملة والتفكير الاستراتيجي وتحسين بناء القدرات والعمل الجماعي. كما يجدر بمجموعات المجتمع المدني العمل على بناء علاقات وحوار يدور حول القضايا الراهنة بهدف إعادة وضع حاجات الشعب في قلب النقاش. ويجب أن تهدف هذه العمليات إلى تقليص حدة الانقسام الموجود وتسييس النقاشات الدائرة بين المجموعات الإسلامية والعلمانية.

وسيساعد حشد هذه العمليات في المجتمع المدني التونسي والمصري على معالجة الأسباب الرئيسة التي تقف خلف القطيعة المتزايدة بين النخب والشعب الأوسع. ومن شأن إنشاء مساحة لمجموعة متعدّدة من الحوارات تعزيز التبادل بين الأشخاص المعنيين بما فيهم المجموعات المتناقضة المتعدّدة والمانحين الإقليميين والدوليين.

فشل المجتمع المدني في تونس ومصر لغاية الآن في المساهمة في العملية الانتقالية بشكل فاعل. فتتقلص مساحة المجتمع المدني لصالح الأحزاب السياسية المتنافسة. وبهدف استعادة تأثيره على العملية الانتقالية، يجدر بالمجتمع المدني في كلا البلدين أن يسعى إلى حصول حوارات شاملة حول مستقبل الدولة والاقتصاد والمجتمع الذي يلي حاجات الشعب.

يجب أن تعمل مجموعات المجتمع المدني على عدد من العوامل بهدف التأثير على العمليات الأساسية التي تبني العقد الاجتماعي الجديد بين الدولة والمجتمع. ويجب أن يتضمن هذا العمل فهم تعددية الأدوار التي يمكن للمجتمع المدني تأديتها والإقرار

المنظمات المشاركة

مشاورات التنمية الدولية، الأردن	مركز الجزيرة للدراسات، قطر
منظمة العمل الدولية، مصر	الجامعة الأميركية في القاهرة، مصر
الاتحاد الدولي لنقابات العمال، الأردن	الصندوق العربي لحقوق الإنسان، لبنان
جامعة خافيريانا، كولومبيا	الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، تونس
المركز القومي للبحوث الاجتماعية، مصر	دار الخدمات النقابية والعمالية، مصر
المرصد الوطني للانتخابات، تونس	جامعة القاهرة، مصر
جامعة نيو سكول، الولايات المتحدة	مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام، معهد الدراسات العليا، سويسرا
جامعة نيويورك، الولايات المتحدة	ائتلاف شباب الثورة وحزب التيار المصري، مصر
مركز بناء السلام الترويجي، النرويج	المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطيات، مصر
بيسنيكسوس، سويسرا	الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، مصر
مركز العقد الاجتماعي، مصر	سفارة سويسرا، مصر
الإصلاح المؤسساتي التونسي، تونس	حزب النهضة، تونس
الاتحاد العام التونسي للطلبة، تونس	معهد الجامعة الأوروبية، إيطاليا
جامعة مونتريال، كندا	مؤسسة فورد، مصر
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مصر	مؤسسة فريديش إيبرت - شتيفتونغ، مصر
مكتب شباب حركة النهضة، تونس	مركز جنيف للسياسات الأمنية، سويسرا
	إخوان ويب، مصر

التحديات خلال المراحل الانتقالية والعبر المقارنة للمجتمعات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي نسقته الدكتورة تانيا بافينهولز.

لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

<http://graduateinstitute.ch/ccdp/ccdp-research/projects/current-projects/arabspring.html>

أعدت إيمان عجالة موجز القضايا بالتعاون مع: تانيا بافينهولز وريكاردو بوكو ومحمد محمود ولد محمدو وبنوا شالان وإبراهيم عوض وماري-جويل زهار ولينا قماطي وستيفاني دورنشنايدر.

يعدّ مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام ركيزة معهد الدراسات العليا للبحوث في ميادين تحليل النزاعات وبناء السلام والعلاقات المعقدة بين الأمن والتنمية. تركز مشاريع الأبحاث التي أطلقها على العوامل والفاعلين الضالعين في إنتاج العنف وانتشاره داخل المجتمعات والدول فضلاً عن السياسات والممارسات الهادفة إلى تقليص العنف وانعدام الأمن وتحسين التنمية ومبادرات بناء السلام على المستوى الدولي والمحلي وعلى مستوى الدولة.

يعدّ موجز قضايا القاهرة ثمرة المشروع الذي أطلقه مركز دراسات النزاعات والتنمية وبناء السلام حول الربيع العربي:

معهد الدراسات الدولية العليا والتنمية

132، شارع لوزان

صندوق بريد رقم 136

1211 جنيف 21

سويسرا

البريد الإلكتروني: ccdp@graduateinstitute.ch

الموقع الإلكتروني: <http://www.graduateinstitute.ch/ccdp>

THE GRADUATE INSTITUTE | GENEVA
CENTRE ON CONFLICT,
DEVELOPMENT AND PEACEBUILDING